**المحاضرة السادسة: القوة والتأثير في العلاقات الدولية**

**1- مفهوم القوة والتأثير:**

تمثّل القوة فكرة ضاربة في التاريخ وفي أعماق الثقافات العالمية كلها، أما على المستوى الأكاديمي فقد ظلت هذه الفكرة مركزية عند الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية.

ويكاد يجمع أكاديميو العلاقات الدولية على اعتبار هذه الأخيرة علاقات قوى وليس حقّ، وينظرون إلى القانون الدولي (الذي هو نظريا مثبط لسيادة الدولة) كنتاج أو محصلة لعلاقات القوة، ومن هنا نستقي أهمية القوة كمفهوم محوري في دراسة العلاقات الدولية وعملية التنظير فيها.

والتحليل العلمي لمفهوم القوة لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعتها الأخلاقية، أهي خيرة أم شريرة؟ فبعض الدول تستخدم القوة القومية وتحصرها في أغراض الأمن القومي ومصلحتها القومية (السويد، سويسرا)، فهي تمتلك إمكانيات عسكرية ضخمة ولكنها موجّهة لأغراض الدفاع.

تعتبر العوامل المادية: الاقتصادية والعسكرية والسكانية القاعدة الأساسية التي ينطلق منها مفهوم القوة وعملية تقييمها، إلا أنه هنالك من الدول من يمتلك كل هذه العوامل وليست قوية. فالصين ذات رقعة جغرافية هائلة وموارد طبيعية هامة وتعداد سكاني هو الأول عالمياً، وأضخم جيش في العالم وذو مستوى عال من التسليح، لكنها قبل الحكم الشيوعي لم تستطع أن تشكل قوة في المجال الدولي، ذلك لأنها لم تكن تتحكم بشكل قوي في أوضاعها الداخلية فأضحت مطمعاً للدول الغازية (اليابان وروسيا). لكن مع الحكم الشيوعي ارتقت الصين إلى مراتب عالية في سلم القوى الدولي، فلم تتغيّر الإمكانات المادية والبشرية للصين، لكن ما تغيّر هو كيفية توظيف هذه الإمكانات بشكل يحقق أهداف الجماعة أو الدولة ويبرزها.

وترتيباً على ذلك تكون القوة القومية "هي المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدول الممتلكة لها".

إذ، بدون المقدرة على التأثير تكون الدول كبيرة أو غنية أو عظيمة لكنها ليست قوية، فالتأثير الذي هو لبّ السياسة الدولية، مرتبط بسلوكات الدول وهو معيار قوة الدول.

يرى الواقعيون أنّ الدافع إلى الحصول على القوة وتحريكها في اتجاه التأثير على الآخرين وصولاً للأهداف النهائية التي تحدّدها الدول لنفسها، مرتبط بالطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها نزعات القوة والغلبة والرغبة في إخضاع الآخرين كحقيقة أولية متحكمة في السلوك الخارجي للدول. والقوة التي تعنيها الواقعية ليست العسكرية أو وسائل الإكراه المادي فقط، لكن تمتدّ لتشمل كل مكونات وعوامل القوة القومية للدولة.

ويذهب فريديريك شومان إلى القول بأن الأخلاق لا قيمة لها في مجال القوة إلا إذا استعملت دعائياً، أو توافقت مع قوة الدولة ولم تشكّل عملا عليها أو عائقاً في سبيل تنميتها وتدعيمها.

يرى نيكولاس سبيكمان أن "القوة تعني في التحليل الأخير المقدرة على تحريك الآخرين في الاتجاه المطلوب، ويتحقق ذلك إما بالإقناع، الإغراء، المقايضة أو الإكراه أو بأي وسيلة من الوسائل الرئيسية للقوة القومية المتاحة للدول".

أما مورغنتاو فيقول: "أن القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم. فهي تمنح للأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأسر، التهديد أو الإقناع، أو بمزيج من هذه الوسائل معاً". "كذلك مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر للمواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فإنها تتطلب دائماً السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم".

## 2- القوة والقدرة:

| | | |
|---|---|---|
| القوة | Strenth | Force |
| القدرة | Power | Puissance |

إذا كانت القوة في مفهومها الشامل تعني بالأساس الحديث على مكوّناتها ودعائمها، فالقدرة تعني مقدرة الوحدات السياسية على توظيف هذه القوة في فرض إرادتها على باقي الوحدات السياسية. فالقدرة مرتبطة بتوفير الوسائل والإمكانيات التي تمكّن من استعمال هذه القوة، فتكون بهذه الحال القدرة أشمل من القوة لأنها توفّر شروط وأساليب استعمالها.

## 3- الربط بين القوة والأهداف الخارجية:

يرى أرنولد وولفرز Arnold Worfers أن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حدّ ذاتها، إنما هي مجرّد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، لأنه بربط القوة بالأهداف المتوخاة منها يمكننا الحكم على حصيلة إمكانات القوة القومية للدولة، هل هي في مستوى الأهداف الخارجية المختارة أم أنها إفراط في تقدير هذه الإمكانات.

وعلى مثل ذلك، فإنّ إمكانات القوة وعواملها تتحكم في تحديد وتقرير واختيار أهداف الدولة. فعلى هذا الأساس يخضع الربط بين الأهداف والقوة لعامل العقلانية.

ويقسم وولفرز الأهداف القومية إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- أهداف التوسع القومي: مضمومها تغيير الوضع الدولي القائم عن طريق:

- السعي إلى مزيد من عوامل القوة لتحسين مركز الدولة في سلم القوى الدولي.
- التوسع الإقليمي أو استرجاع أقاليم مفقودة.
- التحرر من السيطرة الأجنبية وتبعية الدولة، ففيه توسيع لقوة الدولة.

- محاولة فرض نمط عقائدي معين.

2- أهداف البقاء القومي، وهي تعني الحفاظ على الوضع الدولي القائم وتشمل على:

- تأمين سلامة أقاليم الدولة وكيانها.
- الاحتفاظ بنفوذ خارجي أو حزام أمني، حسبما كانت صورة توزيع القوة في النسق الدولي.
- الدفاع عن مصادر القوة القومية حتى إذا كانت في أقاليم ودول أخرى (استثمارات، مصادر طاقة، ...الخ).

3- أهداف إنكار الذات القومية، مرتبطة بأهداف إنسانية، قانونية، إيديولوجية تتجاوز المصلحة القومية للدولة، نجدها أساسا مرتبطة بقضايا التضامن الإنساني، السلام العالمي، العدالة الدولية، الشرعية الدولية والقانون الدولي، قضايا التحرر ومعاداة الاستعمار، نزع السلاح ...الخ.

4- **القوة وإيديولوجيات السياسة الخارجية:**

يقترن استعمال القوة في المجال الدولي والتأثير في نمط علاقاته وكذا الأهداف والتي تتوخاها الدولة من هذا التوظيف، بإيديولجيا السياسة الخارجية للدولة، فتوظيف القوة للتأثير على الآخرين مقرون بحملة عن المعتقدات والأفكار والقيم التي تحدد البيئة الداخلية والخارجية للقوة، وقد قدم هانز ج. مورغانثو تصوراً شاملاً ومحددا للأشكال المختلفة لصراعات القوة في المجتمع الدولي وبالنسبة إليه فإن سياسات الدول الخارجية تكون موجهة إما لغرض الحفاظ على مقدرات القوة وعواملها، أو مضاعفة هذه المقدرات والعوامل، أو استظهاراً لهذه القوة بصفة فعلية. وترتيباً على ذلك تصنف هذه السياسات إلى:

1- سياسات الحفاظ على الوضع القائم: غرضها المحافظة على التوزيع القائم للقوة في مرحلة تاريخية معينة، تكون عادة عند انتهاء الحروب والنزاعات حيث يجري ... التوزيع الدولي للقوى الذي أفرزته هذه النزاعات أو هذه الحروب، حيث يلجأ عادة إلى إبرام المعاهدات لإضفاء الصفة التعاقدية على هذا التوزيع أو هذا الوضع (معاهدة فرساي، معاهدة مالطا ...الخ).

2- سياسات التوزيع الاستعماري: تهدف هذه السياسي إلى تغيير أو تكسير الوضع الدولي القائم وتغيير جوهر علاقات القوى لصالح الدولة التي تسعى إلى هذه السياسات، حيث تتراوح أهداف التوسع الاستعماري من حيث مداها أو طموحها إلى تفوق محلي أو السيطرة القارية أو الهيمنة العالمية.

في هذا النوع من السياسات يميّز مورغنتاو بين السياسات التي تهدف إلى التغير الكلي والجذري لعلاقات القوة، وبين السياسات التي تهدف إلى تعديل توزيع القوى، فهذه الأخيرة يعتبرها تعمل ضمن الصنف الأول أي سياسات الوضع القائم.

ويحدد مورغانتاو ثلاث أدوات رئيسية تستعملها سياسات التوسيع الاستعماري: العسكرية، الاقتصادية والثقافية.

3- سياسات المكانة: تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة في سلم القوى يقول مورغنتاو: "إن الهدف من سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى، بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية، أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها".

وحدد نوعين رئيسيين من الأدوات تستعملها الدولة في سياسات المكانة هما: الديبلوماسية واستعراضات القوة العسكرية، فهما يصبان في اتجاه توضيح قوة الدولة للآخرين، وإبراز أن هذه الدولة لها القدرة على توظيف القوة في أي وقت وأي مكان. هذا الاندفاع يحقق سياسات المكانة بشكل كبير حتى وإن كانت هذه الأخيرة تهدف في الحقيقة إلى خدمة السياستين السابقتين الحفاظ على الوضع القائم أو التسلط الإمبريالي.

**5- تحولات القوة:**

لقد دأب أساتذة العلاقات الدولية وبخاصة أساتذة الواقعية، على دراسة التغير المستمر الطارئ على أوضاع القوة الذاتية للدولة وكذا أنماط وتفاعلات علاقات القوى الدولية، وازداد هذا الاهتمام بعد دخول العامل التكنولوجي الذي ضاعف من معدلات التغيير في التأثيرات الدولية النسبية للقوة. وقد تصدى لذلك أورغانسكي Organski، حيث حاول إيضاح تلك التغيرات من خلال الأسباب الدافعة لها والآثار المترتبة عنها، وقد عرف التصور النظري الذي وصل إليه بنظرية تحولات القوة Theory of power transition، وبالرغم من أنّ دراسات أورغانسكي اهتمت بالعامل التكنولوجي إلا أنها علقت أهمية قصوى على التصنيع ودوره في زيادة فاعلية القوة القومية للدول.

وطبقا لهذين المتغيرين فإنّ تحولات القوة تتم عبر ثلاث مراحل رئيسية:

1- مرحلة القوة الكامنة Stage of potential power: وتتميز بعدة سمات:

أ- انخفاض أو انعدام الناتج الصناعي، ندرة المهارة التقنية، ضعف القدرة الإنتاجية، تدني مستوى المعيشة، يغلب الطابع الزراعي على اقتصاد الدولة.

ب- ضعف مؤسسات الحكم، وضعف المشاعر القومية وولاء المواطنين للسلطة.

ج- استقرار قوة الدولة في مستوى ضعيف حتى ولو أقدمت على احتلال دولاً أخرى أضعف منها، حيث يصبح التحول ظرفياً، أو ليس بالمستوى الذي يحققه التصنيع.

د- الدول غير الصناعية مجرد قوة كامنة أو محتملة، لأن تحقيق هذه القوة مرهون باحتمالات المستقبل، كما أن هذه الدول ترتبط قوتها بشدة بالعامل الجغرافي والسكاني.

2- المرحلة الانتقالية Stage of transitional grouth:

تكون فيها الدولة في حالة انتقال من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، حيث تزداد قوتها بسرعة وتتحقق تحولات هامة.

أ- نمو كبير في القدرات الصناعية، ازدهار العمران وظهور المدن (التمدين)، تحول نسبة كبيرة من السكان إلى العمل الصناعي.

ب- زيادة الإنتاجية، الدخل القومي، مستوى المعيشة، معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، انخفاض معدّل الوفيات.

ج- سيطرة الأجهزة الحكومية المركزية، نمو المؤسسات البيروقراطية، ازدياد المشاركة الشعبية ...الخ.

د- نمو الروح القومية والمشاعر التي تتجسد في الغالب بمظهر عدواني في السياسة الخارجية.

هـ- تغيّر هيكل نظام الحكم ببروز نخب اقتصادية وسياسية جديدة يكون تأثيرها كبيراً على الهيكل الاجتماعي برمته من حيث التركيب الأسري، استبدال المعتقدات الدينية بإيديولوجيات جديدة ...الخ.

فهذه التحولات تزيد في قدرة الدولة في التأثير على الدول الأخرى وتشكل مرحلة سابقة لمرحلة نضج القوة.

3- مرحلة نضج القوة Stage of power maturity:

تتحقق هذه المرحلة عندما تصبح الدولة صناعية بصفة كاملة، حيث نجد من خصائصها:

التحكم في التكنولوجيا، الكفاءة الاقتصادية، ارتفاع معدلات الدخل القومي والفردي، ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وصل الكفاءة الحكومية إلى ذروتها وتحقق الروح القومية المؤطرة بإيديولوجيا خارجية قوية.

**6- تقسيم الدول وفقاً لمفهومي القوة والتأثير:**

تعددت الإجتهادات الأكاديمية التي حاولت تصنيف الدول بناءا على قوتها وتأثيرها في العلاقات الدولية، ولعل أشهرها ذلك الذي يرتّبها تنازليا:

1. الدول العظمى.
2. الدول الكبرى.
3. الدول المتوسطة.
4. الدول الصغيرة.
5. الدول الصغرى.